

جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة: تاريخ من التضامن والمقاومة

سليم فالي، جنوب أفريقيا

"إن جرائم 'إسرائيل' بالغة البشاعة، وانحطاطها مقلق إلى أبعد الحدود، ومعاناة الفلسطينيين لا تُحتمل، وعجز الأمم المتحدة واضح، لدرجة أن الشعوب حول العالم بدأت تنتفض غضباً بشكل متزايد. إن آخر مرة شوهد هذا المستوى من التضامن العالمي كانت خلال النضال ضدّ نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا: الطلاب في مئات الجامعات يطالبون بسحب الاستثمارات، والعَمال يرفضون التعامل مع البضائع والأسلحة من 'إسرائيل' وإليها، والعاملون في المجال الثقافي والرياضييون يدينون الفعاليات التي تشارك فيها 'إسرائيل' ويقاطعونها، والمجتمعات تعلن مناطق خالية من الفصل العنصري، وحتى أن دولاً تتخذ خطوات أولية لفرض عقوبات على 'إسرائيل'.¹"

المقتطف أعلاه مقتبس من إعلان تمّ تبنيه خلال "المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصري من أجل فلسطين"، الذي عُقد في جوهانسبرغ في أيار/ مايو 2024، وحضره أكثر من 400 مشارك من 32 دولة. وقد دعا الإعلان الأفراد والمنظمات حول العالم إلى توسيع التحركات وتصعيدها تضامناً مع نضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر لإنهاء "الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والاحتلال، والاستعمار الاستيطاني، ونظام الفصل العنصري 'من النهر إلى البحر'."

قبل انعقاد مؤتمر جوهانسبرغ لمناهضة الفصل العنصري، رفعت جنوب أفريقيا دعوى ضدّ 'إسرائيل' أمام محكمة العدل الدولية، وحصلت على أمر مؤقت صدر في 24 أيار/ مايو 2024 يقضي صراحةً بالوقف الفوري للهجوم العسكري "الإسرائيلي". وعلى الرغم من هذا الأمر، واصلت 'إسرائيل' قصف المدنيين والبنية التحتية في غزة بلا هوادة، كما تفعل على الرغم من "وقف إطلاق النار" المفترض. كما كرّرت محكمة العدل الدولية التأكيد على أمرها بضرورة السماح الفوري بمرور المساعدات الإنسانية دون عوائق، بما في ذلك الغذاء والماء والدواء. تجاهلت 'إسرائيل' هذا الأمر والأوامر السابقة، وأسهمت بشكل متعمّد في تسريع وفاة مئات الآلاف من الفلسطينيين جرّاء المرض والمجاعة.

حَصَّ المؤلف الجنوب: المجلة الفلسطينية للدراسات التحررية بهذه المقالة، وبإذن من المؤلف، ترجم النصّ عن الإنجليزية عبد الرحيم الشيخ.
"South Africa and Occupied Palestine: A History of Solidarity and Resistance"

كما رفضت "إسرائيل" قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي طالبت بوقف إطلاق النار، بما في ذلك القرار الصادر في 11 حزيران/ يونيو 2024، والذي أُيدته 14 عضواً من أصل 15 (مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت). وقد رفعت هذه القضية مكانة جنوب أفريقيا وسلّطت الضوء عالمياً على تضامنها مع نضال الشعب الفلسطيني.

لا يبدأ تضامن الجنوب أفريقيين مع الفلسطينيين مع مبادرة محكمة العدل الدولية، ذلك أن الجذور التاريخية لهذا التضامن أساسية لفهم الأزمة المعاصرة وأهمية أمر المحكمة. يرى كثيرون الخطوة الأخيرة كمبادرة حكومية، لكنها في الحقيقة جاءت نتيجة تاريخ أعمق، فمنذ العام 1994، بعد انتهاء نظام الفصل العنصري قانونياً، اضطرت الحكومة إلى تقديم دعم خطابي للنضال الفلسطيني بسبب المشاعر القوية والعميقة لدى غالبية الجنوب أفريقيين المؤيدين للفلسطينيين. لقد دفعت الحركات الاجتماعية، والنقابات العمالية، والمجموعات الشبابية، والمنظمات النسوية، والمنظمات الدينية التقدمية الحكومة إلى أخذ هذا الموقف.

إن لجنوب أفريقيا تاريخاً طويلاً في علاقتها مع فلسطين المحتلة. وبدايةً، فإن كلا المجتمعين، بوصفهما تشكيلين استعماريين استيطانيين، نشأ على يد الأوروبيين وياشراف الإمبريالية البريطانية. وقد شرّعا دولتهما القائمتين على أسس عنصرية في سنة 1948، معتمدين على تفوق العرق الأبيض و"المهمّة التحضيرية" والمكمّلة برؤية مسيانية تقوم على فكرة "شعب الله المختار" ومنحة "أرض الميعاد" استناداً إلى تفسير معين لـ **الكتاب المقدس**، وذلك على حساب الشعوب الأصلانية.

تاريخ العلاقات الاستعمارية

تعود الروابط السياسية بين جنوب أفريقيا والحركة الصهيونية إلى ما قبل قيام "إسرائيل"، إذ نشأت في السنوات الأولى من القرن العشرين من خلال الصداقة بين الزعيم الصهيوني البريطاني، الذي أصبح لاحقاً أول رئيس لـ "إسرائيل"، حاييم وايزمان، والمشير الجنوب أفريقي، الذي أصبح لاحقاً رئيساً للوزراء، يان سَمَتس.² وقد كانت هذه الصداقة عاملاً مهماً في تأمين صدور وعد بلفور سنة 1917، الذي دعم من حيث المبدأ إقامة "إسرائيل" على أرض فلسطين. كما أبدى سَمَتس دعمه في الأمم المتحدة خلال نقاش [خطة] تقسيم فلسطين، وكانت جنوب أفريقيا من أوائل الدول التي اعترفت بالدولة "الإسرائيلية" المعلنّة حديثاً.³

في سنة 1948 وصل الحزب الوطني إلى السلطة في جنوب أفريقيا عبر انتخابات مخصّصة للبيض فقط، وبدأ عملية سنّ قوانين الفصل العنصري. وفي السنة نفسها أعلنت "إسرائيل" قيام الدولة في أعقاب النكبة أو التطهير العرقي لأكثر من 80٪ من السكان الفلسطينيين الأصليين الذي نفّذته ميليشيات صهيونية تمّ لاحقاً دمجها في "جيش الدفاع الإسرائيلي". وقد بدأت دولتا الفصل العنصري علاقتهما الدبلوماسية سنة 1949 عندما افتتحت "إسرائيل" قنصلية في جنوب أفريقيا. ومع ذلك، فإن العلاقات بين جنوب أفريقيا والحركة الصهيونية تعود إلى ما قبل قيام دولة "إسرائيل".

كتب تيودور هرتزل، الذي يُعدُّ مؤسس الصهيونية، رسالة إلى سيسل جون رودس، وهو رجل أعمال بريطاني وأحد أبرز المستعمرين وأكثرهم سوء سمعة وصيت في تلك الحقبة،⁴ وكان قد أسس شركة دي بيرز التي سيطرت على حقول الذهب في جنوب أفريقيا، كما أسس أيضاً شركة جنوب أفريقيا البريطانية، وقد أراد هرتزل أن تحذو الشركة اليهودية خاصته حذو شركة جنوب أفريقيا البريطانية خاصةً رودس. إن اختيار فلسطين كهدف للاستعمار لم يكن أساسياً لمشروع هرتزل، إذ بحسب [توم] بيسح، فإن أسباب قرار هرتزل [استعمار] فلسطين (مقابل الأرجنتين أو أوغندا اللتين طُرحتا أيضاً) تعود إلى أن عدداً من اليهود كانوا قد هاجروا بالفعل إليها، ولأن المزيد من اليهود قد يدعمون الصهيونية لأسباب دينية، إذ إن "اسم فلسطين بحد ذاته سيجذب شعبنا بقوة ذات تأثير مذهل"، وكذلك لأن "علينا أن نشكّل هناك جزءاً من حصن أوروبي في مواجهة آسيا، ومقدمة للحضارة في مواجهة البربرية."⁵ في إطار خطة هرتزل، كان السكان الفلسطينيون الأصليون، أو أيّاً كان من يعيش في المنطقة المختارة للاستعمار، سيُجبرون على التخلي عن أراضيهم، تماماً كما انتهت موارد جنوب أفريقيا المعدنية في يد رودس. وقد توقّع هرتزل أن يشعر السكان الأصليون بـ"أنهم مهدّدون" نتيجة هذا الترتيب، لكنه وضع ثقته في قوة أوروبية لتتولّى حلّ هذه المسألة.⁶

في سنة 1917، تمّ تقديم الجنرال يان سمّتس، الذي أصبح لاحقاً رئيس وزراء جنوب أفريقيا، إلى حاييم وايزمان، رئيس الاتحاد الصهيوني لبريطانيا العظمى وأيرلندا، والذي أصبح لاحقاً أول رئيس لـ"إسرائيل". كان الرجلان يحضران اجتماعاً للحكومة البريطانية ومجلس الحرب، (وكان ذلك اللقاء) لافتاً لأن كليهما كان يرى أن دعم الإمبراطورية البريطانية ضروري لمشاريعهما الاستعمارية الخاصة.⁷ وقد استمرّ التواصل بينهما، حتى وفاة سمّتس في العام 1950، وكانا في اتفاق تامّ على أن المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني والمشروع الاستيطاني في جنوب أفريقيا القائم على تفوّق العرق الأبيض مقدودان من القماشة العنصرية ذاتها، ومبرّران بالأساطير "اليهودية-المسيحية". وقد عمل سمّتس خلف الكواليس لاستخدام نفوذه في الحكومة البريطانية من أجل الحصول على إصدار وعد بلفور، ومن ثم قام بالضغط من أجل إقرار خطة تقسيم [فلسطين] في الأمم المتحدة.

المقاومة المشتركة: حركات أفريقيا التحررية وفلسطين

منذ ستينيات القرن العشرين، لقي دعم تحرير فلسطين صدى واسعاً لدى حركات التحرر في أفريقيا. فقد عبّر أميلكار كابال، قائد حركة استقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر (PAIGC)، عن موقف العديد من حركات النضال المناهضة للاستعمار في القارة عندما قال: "إننا نقف إلى جانب اللاجئ، لاجئ فلسطين الشهيدة الذين تعرّضوا للإهانة والطردهم من وطنهم نتيجة مناورات إمبريالية. إننا نقف إلى جانب اللاجئ الفلسطينيين وندعم كل ما يقوم به أطفال فلسطين من أجل تحرير بلدهم، وندعم بكل ما أوتينا من قوة كلّ ما تقوم به الدول العربية والأفريقية لمساعدة الشعب الفلسطيني على استعادة كرامته، و[نيل] استقلاله، و[ممارسة] حقّه في الحياة."⁸

لقد عبّر سامورا ماشيل، المقاتل من أجل الحرية والرئيس السابق لموزمبيق، عن تعاضد النضالات عندما قال

إن "التضامن ليس فعل صدقة، بل هو تعاون متبادل بين قوى تناضل من أجل الأهداف نفسها." ⁹ وقد أدت هذه الروح إلى إدراج الإشارة إلى أن "الصهيونية"، كأحد أشكال الاضطهاد، يجب القضاء عليها في ديباجة الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ¹⁰ الذي تبنته منظمة مؤتمر الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات في العام 1981، وينص على أن "الشعوب الأفريقية تعي واجبها في تحقيق التحرر الكامل لأفريقيا، التي لا تزال شعوبها تناضل من أجل كرامتها واستقلالها الحقيقي، والتزامها بالقضاء على الاستعمار، والاستعمار الجديد، والفصل العنصري، والصهيونية، وتفكيك القواعد العسكرية الأجنبية العدوانية، وجميع أشكال التمييز القائمة على اللغة أو الدين أو الآراء السياسية."

خلال حقبة مناهضة الفصل العنصري، استحوذت قضية النضال الفلسطيني بعمق على خيال الجنوب أفريقيين المضطهدين، الذين أدركوا ذنب "إسرائيل" في معاناتهم الخاصة. وقد تشكلت روابط قوية بين حركات المقاومة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، والمؤتمر الوطني الأفريقي (ANC)، ومؤتمر عموم أفريقيا (PAC) في جنوب أفريقيا، وكذلك منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (SWAPO) في ناميبيا، وجبهة تحرير موزمبيق (FRELIMO).

يستذكر روني كاسريلز، رئيس فرع جوهانسبرغ لحملة التضامن مع فلسطين، قائلاً: "نحن في جنوب أفريقيا، كنا نناضل ضدّ نظام الفصل العنصري ولجأنا إلى الكفاح المسلح في العام 1961، ولدينا تعاطف خاص مع الشعب الفلسطيني. كنا ندرّس القضية الفلسطينية في معسكرات التدريب الخاصة بنا، ونقرأ الشعر والكتب الفلسطينية، وقد كانت ملصقاتهم تزيّن جدراننا. وعندما كنا نتدرب في الجزائر ومصر والاتحاد السوفييتي، كانت طرفنا تتقاطع، وكنا نشعر بالزهو الكبير لمشاركة قصص متشابهة." ¹¹ وفي أواخر ستينيات وبدايات سبعينيات القرن العشرين، عبّرت حركة الوعي الأسود، وهي حركة شعبية مناهضة لنظام الفصل العنصري، أيضاً عن دعمها للنضال الفلسطيني.

وبالإضافة إلى التماهي العاطفي العميق مع نضال الفلسطينيين، أدرك الجنوب أفريقيون أيضاً مسؤولية "إسرائيل" عن معاناتهم الخاصة. فعلى سبيل المثال، كانت "إسرائيل" موزّداً مهماً للأسلحة إلى نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا على الرغم من الحظر الدولي على توريد السلاح، وحتى سنة 1980، كانت وجهة 35% من صادرات "إسرائيل" العسكرية إلى جنوب أفريقيا. وقد كانت صفقات السلاح جانباً بارزاً من العلاقة بين الطرفين، وبدأ البلدان تبادل المعلومات العسكرية والاستخباراتية بعد حرب "إسرائيل" سنة 1967. وقد ثبت لاحقاً أن هذا التعاون كان ذا فائدة كبيرة لجنوب أفريقيا في هجماتها على جيرانها. ¹² لقد قامت "إسرائيل" باستخدام طائرات جنوب أفريقية خلال حرب 1967، ¹³ كما يُقال إنها شاركت مع جنوب أفريقيا مخططات طائرات ميراج التي حصل عليها جهاز استخباراتها، الموساد. ¹⁴ كما بدأت "إسرائيل" أيضاً مناقشة إمكانية إنتاج مشترك للطائرات مع جنوب أفريقيا. ¹⁵

في أعقاب "اتفاقيات فورستر"، ¹⁶ خلال زيارة رئيس وزراء نظام الفصل العنصري آنذاك جون فورستر إلى

"إسرائيل" في سنة 1976، اتخذت تدفق التجارة العسكرية بين "إسرائيل" وجنوب أفريقيا طابعاً تكافلياً، حيث كانت التكنولوجيا والأسلحة الجاهزة من "إسرائيل" تتم مبادلتها بالمواد الخام والأموال من جنوب أفريقيا، وهو نمط انعكس كذلك في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. وقد كان من المكونات الأساسية لاتفاقات 1976 مع فورستر "مقايضة" الخبرات "الإسرائيلية" بالحصول على اليورانيوم الجنوب أفريقي، بالإضافة إلى تكريس مساحات واسعة من البرّ والبحر لاستخدامها في تجارب الأسلحة النووية.¹⁷ وتشير جين هنتر، الباحثة والصحفية التي تركز أعمالها على علاقات "إسرائيل" الجيو-سياسية، إلى أن تجربة من هذا النوع قد تكون أجريت في أيلول/ سبتمبر 1979 في جنوب المحيط الأطلسي.¹⁸

لقد كُتِب الكثير عن العلاقة اللاحقة بين نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا و"إسرائيل"، ويكفي القول هنا إن "إسرائيل" بقيت وفية لدولة الفصل العنصري، وتشبّثت بهذه الصداقة حين كانت معظم العلاقات الدولية الأخرى قد تلاشت.¹⁹ وخلال سبعينيات القرن العشرين، امتدّ هذا التعاون إلى حقل الأسلحة النووية، حيث ساعد خبراء "إسرائيليون" جنوب أفريقيا في تطوير ما لا يقل عن ستة رؤوس نووية. وفي عقد الثمانينيات، ومع تصاعد حركة مناهضة الفصل العنصري عالمياً وفرض الدول عقوبات على النظام، كانت "إسرائيل" تستورد سلعاً من جنوب أفريقيا ثم تعيد تصديرها إلى العالم كشكل من أشكال التضامن الداخلي بين أنظمة عنصرية. كما أنشئت شركات "إسرائيلية" بدعم من النظام الجنوب أفريقي في عدّة بانتوستانات، على الرغم من الأجور الزهيدة التي كانت تُدفع للعمّال.

ساعدت "إسرائيل" جيش جنوب أفريقيا على مواصلة حرب مكافحة التمرد ضدّ منظمة (SWAPO) في ناميبيا، المستعمرة السابقة المعروفة باسم "جنوب غرب أفريقيا"، والتي كانت الأمم المتحدة قد أصدرت قراراً يلزم جنوب أفريقيا بالتخلي عنها. وقد كان وزير الحرب "الإسرائيلي" السابق أريئيل شارون، المسؤول عن مجزرة صبرا وشاتيلا التي راح ضحيتها آلاف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، في الخطوط الأمامية في ناميبيا سنة 1981.²⁰ كما ساعدت "إسرائيل" كذلك النظام الموالي لجنوب أفريقيا الذي تمّ تنصيبه في ناميبيا في حزيران/ يونيو 1985، فيما يبدو أنه جزء من مخطط طويل الأمد للتهديّة على غرار ما قيل إنها أشرفت عليه في غواتيمالا.²¹

تعكس قراءة للإمبريالية أن ثمة "إسرائيل" باعتبارها دولة مُعسّكة ضرورية ليس فقط لقمع الفلسطينيين الذين لم يُهزموا، بل أيضاً كـ"وحدة استجابة سريعة" (بالتنسيق مع أنظمة عربية استبدادية) لتنفيذ عطاءات الإمبراطورية في الشرق الأوسط وخارجه. وبالإضافة إلى توفير مصدر جاهز للمرتزقة لإرهاب الجماهير، سواء في غواتيمالا أو في العراق أو في نيو أورلينز، فإن "إسرائيل" تقوم اليوم أيضاً بتدريب قوات الشرطة والجيش حول العالم مُعيرة خبرتها في العقاب الجماعي وأساليب القمع. وعلى سبيل المثال، فإن ما لا يقل عن اثنتين من أصل أربع جهات لإنفاذ القانون التي نُشرت في مدينة فيرغسون في ولاية ميزوري بعد مقتل الشاب مايكل براون البالغ من العمر 18 عاماً في آب/ أغسطس 2014، وهما إدارة شرطة مقاطعة سانت لويس وإدارة شرطة مدينة سانت لويس، قد تلقّتا تدريباً من قوات الأمن "الإسرائيلية" في السنوات الأخيرة.²²

على مرّ السنوات، قدّمت "إسرائيل" دعماً للإرهاب الجماعي في أمريكا الوسطى والجنوبية، وساهمت في تسهيل التهرّب من العقوبات الدولية المفروضة على نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وخلال سنوات الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، كان هناك أفراد وجماعات تماهوا وتضامنوا مع الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل الحرية، وقد أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية رمزاً للمقاومة لدى كثير من الجنوب أفريقيين. وقد اتفق مناهضو الفصل العنصري في جنوب أفريقيا مع رئيس الوزراء في نظام الفصل العنصري نفسه هنريك فيرورد، الذي صرّح في العام 1961 مؤيداً في سياقه أن "إسرائيل"، مثل جنوب أفريقيا، هي دولة فصل عنصري،²³ وذلك على الرغم من أنهم اعتبروا ذلك توصيفاً لا اعتداء عنيف على حقوق الإنسان وليس سبباً للثناء، على العكس من فيرورد. وكما ذُكر آنفاً، ففي العام 1976، وهو تاريخ مفصلي في مقاومة الفصل العنصري، دُعي رئيس الوزراء آنذاك جون فورستر إلى "إسرائيل"، واستقبل بحفاوة من شخصيات، مثل إسحاق رابين وشمعون بيريز.

ثمة أيضاً أوجه تشابه واضحة بين نحو خمسة وستين قانوناً تمييزياً، والتي تزداد عدداً، في "إسرائيل" التي تنظّم جوانب الحياة اليومية جميعها، ومن بينها تجزئة الأرض وسرقتها، وشبكة القوانين الأمنية، وما كان قائماً في نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وعلى الرغم من تشابه القوانين، فإنها ليست متطابقة، ووفقاً لكثيرين فإن الفصل العنصري في "إسرائيل" أشدّ قسوة مما كان قائماً في جنوب أفريقيا. ومع ذلك، فهناك فرق مهم يتمثّل في أن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا كان يعتمد على الاستغلال المفرط لعمل السكان السود الأصليين، بينما في "إسرائيل" يُنظر إلى الفلسطينيين الأصليين على أنه يمكن الاستغناء عنهم والتخلّص منهم، وهو ما يُفسّر باعتباره نيّة إبادة لدى الدولة "الإسرائيلية".

مقارنات حقوق الإنسان والفصل العنصري

قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، خلصت عدّة منظمات حقوق إنسان مرموقة إلى أن السياسات والممارسات "الإسرائيلية" التمييزية الممنهجة والواسعة النطاق ضدّ الفلسطينيين تُعدّ انتهاكاً للأعراف الدولية—جريمة الفصل العنصري التي تستدعي العقاب. وبطبيعة الحال، كان الفلسطينيون والجنوب أفريقيون يردّدون هذا الطرح منذ عقود. وقد أشارت فرانشيسكا ألبانيزي، المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة، في تقريرها لسنة 2022 حول حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أنه "بينما لم يتعامل المجتمع الدولي مع الاحتلال 'الإسرائيلي' بشكل كامل، فإن اعتباره [احتلالاً] يرقى إلى عتبة الفصل العنصري يكتسب زخماً متزايداً."²⁴

وفي هذا السياق، تكفي الإشارة بإيجاز إلى تقارير كبرى منظمات حقوق الإنسان: ففي كانون الثاني/يناير 2021، أصدرت منظمة حقوق الإنسان "الإسرائيلية" بيتسيلم تقريراً لا لبس فيه، بعنوان: "نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر: هذا هو الفصل العنصري."²⁵ وبعد ثلاثة أشهر، أكّدت منظمة هيومن رايتس ووتش هذا الاستنتاج عندما نشرت تقريراً شاملاً يتضمّن تحليلاً قانونياً موسّعاً خلص إلى أن السلطات "الإسرائيلية" ترتكب جرائم ضدّ الإنسانية تتمثّل في الفصل العنصري واضطهاد الشعب الفلسطيني.²⁶ وبعد سنة من ذلك، في كانون الثاني 2022،

أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً بعنوان "الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضد الإنسانية".²⁷ وتشمل العناصر الأساسية في التقرير الأخير أعمال: تجزئة المناطق، والفصل والسيطرة، ومصادرة الأراضي والممتلكات، وحرمان الفلسطينيين من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، وقمع تطوّرهم الإنساني.

هذا، ويتطلب تقرير أيلول/ سبتمبر 2022 الذي قدّمته فرانشيسكا ألبانيزي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة نقاشاً أوسع،²⁸ إذ يشير بشكل خاص إلى بعض القيود التي يفرضها إطار تحليل الفصل العنصري، ومنها: أولاً، وباستثناءات قليلة، فإن نطاق التقارير الحديثة حول الفصل العنصري "الإسرائيلي" هو في الأساس نطاق "مناطق"، إذ يستبعد تجربة اللاجئين الفلسطينيين. وتؤكد ألبانيزي أن الاعتراف بوجود فصل عنصري "إسرائيلي" يجب أن يتناول تجربة الشعب الفلسطيني في مجملها وبوصفه وحدة واحدة كشعب، بما في ذلك أولئك الذين تمّ تهجيرهم وتجريدهم من الجنسية ومصادرة ممتلكاتهم في الفترة 1947-1949، وكثير منهم يعيش اليوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وثانياً، إن التركيز على مفهوم الفصل العنصري "الإسرائيلي" وحده يُغفل الطابع غير القانوني الملازم للاحتلال "الإسرائيلي" للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك "القدس الشرقية". ويُعدّ هذا الاحتلال غير قانوني لأنه ثبت أنه ليس مؤقتاً، ولأنه يُدار بشكل متعمّد بما يتعارض مع مصالح السكّان الواقعيين تحت الاحتلال. هذا، وتنبع عدم شرعية الاحتلال من انتهاكه المنهجي على الأقل لثلاثة أعراف للقانون الدولي، وهي: حظر الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وحظر فرض أنظمة من التبعية والهيمنة والاستغلال بما في ذلك التمييز العرقي والفصل العنصري، وواجب الدول في احترام حقّ الشعوب في تقرير المصير. وثالثاً، لا يعالج إطار الفصل العنصري "الأسباب الجذرية" لما تسمّيه ألبانيزي الاستعمار الاستيطاني، والذي تصفه بأنه جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي.

بعد شهرين من تقرير المقررة الخاصة للأمم المتحدة، نشرت مؤسسة الحق، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، تقريراً بعنوان "الأبارتهايد الإسرائيلي: أداة للاستعمار الاستيطاني الصهيوني"،²⁹ حيث يوافق الطرح الذي قدّمته فرانشيسكا ألبانيزي ويطوّر النقاش الدولي حول الفصل العنصري، مع التركيز بشكل أساسي على اعتباره عنصراً بنوياً في تعزيز الاستعمار الاستيطاني الصهيوني على جانبي "الخط الأخضر"، وضدّ الشعب الفلسطيني ككلّ. ويضيف التقرير أصواتاً وتحليلات فلسطينية واضحة إلى الدعوات الدولية الأوسع التي تطالب بإنهاء نظام الفصل العنصري "الإسرائيلي". وقد جاء فيه: "تطالب مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية بإنهاء الاستعمار وتفكيك الاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي" والوفاء بحقّ الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرّف في تقرير مصيره، الذي حُرّم منه منذ الانتداب البريطاني لفلسطين، إلى جانب الإقرار بحقّ اللاجئين واللجائين فلسطيني الشتات في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم".³⁰

بينما تُعدّ هذه التقارير بالغة الأهمية، فإن التركيز حصرياً على الفصل العنصري بوصفه نظاماً سياسياً دون النظر إلى أسسه الاقتصادية يتضمّن إغفالاً لجوانب مهمّة أخرى. وفي هذا السياق، يجادل حيدر عيد وأندي كلارنو

لصالح "تعريف بديل للفصل العنصري نشأ من النضال في جنوب أفريقيا خلال ثمانينيات القرن العشرين، واكتسب دعماً بين النشطاء بسبب حدود إنهاء الاستعمار في جنوب أفريقيا بعد العام 1994، وهو تعريف يقرُّ أن الفصل العنصري مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرأسمالية.³¹ هذا ويؤكد عيد وكلاونو، شأنهم شأن آخرين، على ضرورة فهم الأبارتهايد ليس فقط كنظام للتمييز العنصري المُقنن وحسب، بل أيضاً كنظام للرأسمالية العنصرية.

يتناول العدد الخاص حديث من مجلة الأرض المقدسة والدراسات الفلسطينية (2024) موضوع "الرأسمالية العنصرية وفلسطين"،³² حيث يشير المحرِّرون الضيوف بشكل مقنع إلى أن "الرأسمالية العنصرية تُضيء طبيعة هذا الوحش وتوفِّر الأدوات النظرية والمنهجية لخوض النضال كما هو مطلوب الآن في مواجهة البربرية المتواصلة للاستعمار الصهيوني والإمبريالية الغربية."

يؤكد كيرون تورنر، أحد محرِّري العدد، في السطور الافتتاحية على الروابط بين الرأسمالية العنصرية والاستعمار الاستيطاني، حيث يعيد بناء تحليل فلسطين من خلال إطار الرأسمالية العنصرية بالرجوع إلى تجربة النضال في جنوب أفريقيا، وبذلك يعيد صياغة الفهم النظري والمنهجي لمفاهيم "العرق"، والرأسمالية، والاستعمار الاستيطاني، والإمبريالية، واستراتيجيات التحرُّر. ويتبع هذا الطرح كلُّ من ساي إنغليرت وغارغي بهاتاشاريا، حيث يقولان بضرورة فهم كلِّ من الاستعمار الاستيطاني والرأسمالية العنصرية باعتبارهما عنصرين متلازمين ومكوِّنين للنظام العالمي، مع وضع فلسطين في مركز هذا التحليل. وأما المقال الثالث، لمهند عياش، فيحلل الروابط العالمية والإمبريالية المؤثرة في القضية الفلسطينية، ويؤكد أن "العنف الإسرائيلي" المتمثِّل في نهب الأرض، والإبادة الاستعمارية، ومحو الوجود السياسي الفلسطيني، يشكِّل أساساً لكلِّ من تراكم رأس المال الإسرائيلي والأمريكي الإمبريالي، وكذلك لإخفاء هذا المحو الفلسطيني في الخطاب والسياسات الدولية."

يجب علينا الاعتراف بأن الاقتصاد "الإسرائيلي" قد تأسَّس على الدور السياسي والعسكري الخاص الذي تؤدِّيه الصهيونية، آنذاك واليوم، لصالح الإمبريالية الغربية والرأسمالية العالمية. ويقول الأكاديمي الفلسطيني آدم هنية: "ليس فقط عمق المعاناة أو طول المنفى هو ما يجعل النضال الفلسطيني ضرورة للتضامن الدولي في المرحلة الراهنة، بل أيضاً الموقع المركزي لهذا النضال ضمن السياق الأوسع للمقاومة العالمية للإمبريالية والنيوليبرالية."³³ وبينما يؤدِّي هذا الدور ضمان جعل المنطقة آمنة لشركات النفط، فإنه قد طوَّر اليوم أيضاً مجالاً متخصصاً في سوق التكنولوجيا العالية للأمن، وهو أمر ضروري للتشغيل اليومي للإمبريالية. كما أن الأسلحة والتقنيات التي يصدرها المجمع العسكري-الصناعي "الإسرائيلي" حول العالم يتمُّ اختبارها ميدانياً على أجساد الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين. ومن الجوانب المهمة الأخرى التي يجدر ذكرها دور "إسرائيل" الخاص في النظام الرأسمالي العالمي، إذ يُنظر إلى دورها على أنه جعل المنطقة آمنة لشركات النفط بالتنسيق مع أنظمة عربية استبدادية، إلا أن هذا الدور يمتدُّ كذلك إلى دعم الديكتاتوريات العسكرية في أماكن أخرى وقمع نضالات العمال حول العالم بطرق ملموسة جداً. فعلى سبيل المثال، طوَّرت "إسرائيل" سوقاً متخصصة في إنتاج تقنيات أمنية عالية تُعدُّ ضرورية

للعمل اليومي للرأسمالية العالمية، حيث تُختَبَر الأسلحة والتقنيات التي تُصدَّر إلى العالم ميدانياً، كما أشرنا آنفاً، على أجساد الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين.

نقطة التحوُّل

على المستوى الدولي، يشعر كثيرون ممَّن أن نقطة تحوُّل أو انعطافة قد تمَّ بلوغها. لففترة طويلة، سُمِح لـ "إسرائيل" بالتصرُّف دون أي مساءلة أو قيود تُذكر، لكننا بدأنا نشهد تغييرات لم يكن من الممكن تصوُّرها قبل بضع سنوات. يظهر ذلك بشكل أساسي في الولايات المتحدة، ولكن كذلك في ألمانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى، حيث بدأت تظهر تصدُّعات في المواقف السابقة. فعلى سبيل المثال، أصبح فرض العقوبات مطروحاً على أجنادات العديد من الدول وحتى بعض هيئات الأمم المتحدة، كما رفضت ماليزيا السماح لسفن الشحن التي ترفع العلم "الإسرائيلي" بالرسو في موانئها، وفرضت ناميبيا قيوداً على بيع الألماس إلى "إسرائيل"... وهكذا، تبدو الأمور تتغيَّر.

لقد حدث شيء مشابه مع جنوب أفريقيا، إذ وُجِّهت أول دعوة لحملة مقاطعة ضدَّ نظام الفصل العنصري في العام 1959. غير أن التحوُّل الحقيقي بدأ عندما شرع عمَّال الموانئ في ترينيداد والنرويج وليفربول في العام 1960 برفض تحميل البضائع الجنوب أفريقية وتفريغها، وعندما رفض عمَّال المرافئ في سيدني في العام 1964 التعامل مع شحنة كانت تُنقل على سفينة يُعتقد أنها تحمل أسلحة إلى جنوب أفريقيا، وكذلك عندما بدأ عمَّال المتاجر في أماكن مثل أيرلندا برفض التعامل مع المنتجات الجنوب أفريقية، وعندما خرجت احتجاجات في دول مثل نيوزيلندا للتظاهر ضدَّ الفرق الرياضية الجنوب أفريقية... بدأت الحكومات حول العالم تغيَّر مواقفها.

أما اليوم، فقد مكَّن العمل الدؤوب للنشطاء في مختلف أنحاء العالم من تحقيق مكاسب سريعة نسبياً، وبالطبع، فقد جاء ذلك بثمن باهظ بالنسبة للفلسطينيين، ولا يزال أمامنا الكثير من العمل. تبدو الأوضاع اليوم قاتمة جداً، كما كانت في جنوب أفريقيا خلال ثمانينيات القرن العشرين، لكن هناك مقولة مأثورة أن "أحلك لحظات الظلام تكون قبل طلوع الفجر". ولذا، يشعر كثير من الفلسطينيين أن هذه اللحظة قد تكون لحظة تغيير. ولهذا السبب، من الضروري البناء على الزخم القائم، ومن بين أمور أخرى الدفع نحو استراتيجية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، على غرار ما كان قائماً ضدَّ نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

غالباً ما يواجه النشطاء المتضامنون الذين يحاولون إقناع زملائهم بالأهمية المركزية للنضال الفلسطيني أسئلة من نوع "ماذا عن كذا؟" وقرينه سؤال: "لماذا يتمُّ استهداف 'إسرائيل' تحديداً؟" وكثيراً ما نسجم أسئلة، نحو: "وماذا عن الكونغو؟" أو "ماذا عن السودان؟" أو "لماذا لا تتمُّ مقاطعة دول أخرى؟" خلال فترة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، كان على حملة المقاطعة الدولية أن تواجه أسئلة مشابهة، إذ تزامنت حقبة الفصل العنصري مع فترة حكم بول بوت في كمبوديا، حيث قُتل عدد أكبر بكثير من الناس مقارنة بما حدث في ظلَّ نظام الفصل العنصري. لكن واقع الأمر كان أن الغرب لم يدعم نظام بول بوت بالطريقة التي دعم بها نظام جنوب أفريقيا،

فكانت حملة المقاطعة، بالنسبة للكثيرين، سلاحاً تكتيكياً، والأمر نفسه يُقال اليوم بالنسبة لـ"إسرائيل". وفضلاً عن ذلك، يُنظر إلى وجود ارتباط مباشر بين النضال ضدّ الفصل العنصري "الإسرائيلي" ونضالات أخرى مثل تلك في الكونغو والسودان، ذلك أن "إسرائيل" منخرطة تماماً في تمويل هذه الصراعات وتأجيجها وذلك عبر استخراج المعادن ودعم أمراء الحرب. وعلى ذلك، فإن حملة مقاطعة "إسرائيل" لا تقلُّ من أهمية النضالات الأخرى أو تضعفها، بل إن تحقيق نصر لأجل فلسطين يُسهم في دعم تلك النضالات أيضاً.

لقد كان واضحاً لبعض الوقت أن الدولة "الإسرائيلية" لديها إستراتيجية إبادة، غير مقيّدة بما يسميه البعض "الرأي العام العالمي"، وأن الفظائع التي كانت مستعدّة لارتكابها ستخلق تحديات كبيرة جداً أمام المقاومة الفلسطينية وحركات التضامن الدولي، لكنها في الوقت نفسه قد تتيح فرصاً جديدة. ولا شك أن الوجه الآخر لهذه الفظاعة الصرفة هو تزايد الرفض والاستنكار العالمي لهذه المذابح.

وعلى الرغم من الإبادة، فإننا نستمدُّ بعض العزاء من حقيقة أن أعمال التحدي والإصرار والمقاومة، التي تكون غالباً في مواجهة ظروف تبدو صعبة، تستمرُّ في دعم إرادة الفلسطينيين وتشجيعهم. ولا شك أن على نشطاء التضامن العالمي أن يستلهموا صمود الفلسطينيين ويستمدُّوا القوة من شجاعتهم على الرغم من الإذعان المذلّ لبعض "القادة"، ذلك أنه ينبغي علينا، نحن من الخارج، أن نستلهم هذه المقاومة، ويجب أن نعلم أن لنا دوراً واضحاً نقوم به. فعلى الرغم من 78 عاماً من المجازر والفظائع المتراكمة فوق المظالم وانعدام العدالة، تستمرُّ المقاومة على جميع الجبهات. ولعل استمرار المقاومة هذا يمثّل تريقاً للشعور الإنساني الطبيعي باليأس أمام هول الإبادة. لكن التضامن ليس مفهوماً مجرداً، بل يتجلّى في الاعتصامات، والمظاهرات، والإضرابات... وهو يجمع بين أشخاص فرقتهم الانقسامات، ويكسر الحواجز. وفي هذا المقام، يذكّرنا كتاب مثل حمزة حموشان وأدم هنية أن نضال التحرر الفلسطيني "ليس مجرد قضية أخلاقية أو حقوق إنسان، بل هو في جوهره نضال ضدّ الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة والرأسمالية العالمية القائمة على الوقود الأحفوري. لن تتحقّق العدالة المناخية دون تفكيك مشروع "إسرائيل" الاستعماري الاستيطاني الصهيوني العنصري، ودون الإطاحة بالأنظمة العربية الرجعية، وعلى رأسها الملكيات الخليجية.³⁴ إن فلسطين جبهة عالمية ضدّ الاستعمار، والإمبريالية، والرأسمالية القائمة على الوقود الأحفوري، والتفوق الأبيض. ويجادل، هنية وحموشان، أن من الواجب على الجميع، من نشطاء العدالة المناخية إلى منظمات مناهضة العنصرية والنشطاء المناهضين للإمبريالية، أن يقدموا دعماً فعّالاً للفلسطينيين في نضالهم من أجل التحرّر.

يتطلّب العالم الراهن "ما بعد غزة"³⁵ تحليلاً أعمق يتجاوز الخطابات الأكاديمية حول تفكيك الاستعمار، إذ يشير بانكاج مشرا إلى أن عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي البنيوية قد حقّقت تطبيقاً عالمياً عبر هذا التاريخ، وأن الترامبية وصعود الفاشية هما، إلى حدّ كبير، نتيجة حتمية لتناقضات هذا النظام الذي يُنتج دائماً نقيضه، وهو: المقاومة. إن الوحشية الوحشية والبربرية لمحرقّة الصهيونية ضدّ الفلسطينيين تمثّل، للمفارقة، الوريث الفعلي

للنازية، وذلك على الرغم من أنها تشترك أيضاً في سمات عنصرية مع قوانين جيم كرو في الولايات المتحدة ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ومع ذلك، فإن الاستغلال في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة كان وما يزال مُقْبِداً بحدود معينة. ففي هذه الأنظمة، لم يكن يمكن لتراكم رأس المال والقمع (الذي سبق في حالة الولايات المتحدة الإبادة شبه الكاملة للسكان الأصليين في الأمريكيتين) أن يؤدي إلى نفي المُستعمر واندثاره المادي، لأن مثل هذا الوضع يعني أيضاً نفي المستعمر نفسه، إذ "يجب على [المستعمر] أن ينكر وجود المستعمر بكل قوته، وفي الوقت نفسه فإن وجود ضحيته ضروري لاستمرار وجوده هو... فإذا اختفى المستعمر، اختفى معه الاستعمار بكليته، بما فيه المستعمر."³⁶

إن "إسرائيل"، وعلى الرغم من اعتمادها على قدرٍ من العمالة الفلسطينية، لا تواجه مثل هذه الموانع أو المعضلات. فهي تتمتع بهامش حرية واسع، ويُعدّ دعم ما يُسمّى بـ"الدول المتحصّرة" في أوروبا والولايات المتحدة أمراً بالغ الأهمية في قدرتها على تعريض الفلسطينيين لمحرقّة—أي إلى نهاية النهايات. وقد مكّن عمل النشاط الجادّ في مختلف أنحاء العالم اليوم من تحقيق بعض المكاسب السريعة. وبالطبع، جاء ذلك بثمن باهظ بالنسبة للفلسطينيين، إذ تبدو الأوضاع اليوم، كما أسلفنا، قاتمة جداً، كما كانت عليه في جنوب أفريقيا في ستينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من ذلك، يشعر كثير من الفلسطينيين أن هذه اللحظة قد تكون لحظة تغيير. ولهذا السبب، هناك ضرورة ملحة للبناء على الزخم القائم، ومن بين أمور أخرى الدفع نحو استراتيجية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، على غرار ما كان قائماً ضدّ نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. لقد صيغ نداء فلسطين لعام 2005 للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على غرار النداء الذي أطلقته حركات التحرّر في جنوب أفريقيا لعزل نظام الفصل العنصري. وقد لعب الدور الذي قام به الناس العاديون على امتداد العالم دوراً حاسماً في نهاية المطاف في دفع حتى أكثر الحكومات محافظة، مثل حكومة مارغريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريغان في الولايات المتحدة، إلى فرض عقوبات. ولذلك، فثمة مسؤولية أخلاقية وسياسية تقع على عاتق جنوب أفريقيا لتوسيع الإجراءات نفسها ضدّ ما يُوصف "إسرائيل"—كيان الفصل العنصري.

ومع ذلك، فمنذ العام 1994 أعربت الحكومة الجنوب أفريقية عن دعمها لفلسطين، لكنها واصلت في الوقت نفسه العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع "إسرائيل". وقد وافق برلمان جنوب أفريقيا على قطع العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل"، إذ صوّت أعضاء البرلمان يوم 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وبأغلبية 248 صوتاً مقابل 91، على إغلاق السفارة "الإسرائيلية" في بريتوريا وتعليق العلاقات الدبلوماسية مع "تل أبيب"، إلا أن الرئيس لم يتخذ بعد إجراءً لتنفيذ هذا القرار. وعلى الرغم من الالتزامات القانونية بـ"المنع" و"المعاينة" المترتبة على قرار محكمة العدل الدولية بشأن التدابير المؤقتة في قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا، ورأي محكمة العدل الدولية الاستشاري بشأن عدم قانونية احتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية (والذي أكد أيضاً أن "إسرائيل" تطبّق نظام فصل عنصري)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في أيلول/سبتمبر 2024 الذي منح "إسرائيل" عاملاً لإنهاء الاحتلال ودعا الدول إلى تنفيذ عقوبات، لم تتخذ جنوب أفريقيا أيّ إجراء إضافي حتى اللحظة.

لقد لعبت جنوب أفريقيا دوراً ريادياً في تأسيس مجموعة لاهاي، وهي تكتل من الدول الملتزمة بإنفاذ القانون الدولي وتطبيق التزاماتها القانونية. وإلى جانب كولومبيا، أطلقت مجموعة لاهاي في العام 2024 بمشاركة تسع دول من الجنوب العالمي، وحددت التزامات واضحة تشمل: تنفيذ أوامر التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس الوزراء "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو ووزير الحرب السابق يوآف غالانت، وإيقاف نقل الأسلحة والصادرات العسكرية إلى "إسرائيل"، وحظر رسو السفن العسكرية المرتبطة بـ"إسرائيل" في موانئها، ومنع إيصال شحنات الوقود والأسلحة، واستخدام جميع الآليات القانونية المتاحة لمنع الإبادة وضمان المساءلة.

تعدّ التوتّرات داخل حكومة الوحدة الوطنية في جنوب أفريقيا ووجود وزراء مؤيدين للصهيونية داخل مجلس الوزراء أحد العوامل التي تعيق تطبيق العقوبات. كما يشكّل الضغط من الولايات المتحدة والخشية من فقدان الاستثمارات الأمريكية عاملاً آخر في بلدٍ يعاني من أعلى معدلات البطالة في العالم. ومع ذلك، فإن هذا التردّد في اتّخاذ إجراءات ملموسة ضدّ "إسرائيل" يعود إلى ما بعد العام 1994 حين كان حزب المؤتمر الوطني الأفريقي هو الحزب الوحيد الحاكم.

يُعدّ الفحم أكبر صادرات جنوب أفريقيا إلى "إسرائيل"، ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، غادرت أكثر من 17 شحنة من محطة ريتشاردز باي لتصدير الفحم، حاملةً أكثر من 1.5 مليون طن من الفحم الجنوب أفريقي إلى ميناء الخضيرة "الإسرائيلي".³⁷ وفي النصف الأول من هذه السنة (2026)، ارتفعت صادرات جنوب أفريقيا من الفحم بنسبة 32% مقارنة بالسنة السابقة. ويُعزى ذلك جزئياً إلى أن كولومبيا، التي كانت سابقاً أكبر مصدر للفحم إلى "إسرائيل" من مناجم غلينكور ودروموند، فرضت حظراً على تصدير الفحم. هذا، ويشير تقرير فرانشيسكا ألبانيزي المقرّرة الخاصّة للأمم المتحدة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعنوان: "من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة" إلى أن شركة غلينكور كانت أيضاً متورّطة في شحنات من جنوب أفريقيا، والتي شكّلت نحو 15% من واردات "إسرائيل" من الفحم في سنة 2023 واستمرّت في سنة 2024.³⁸

من خلال تزويد "إسرائيل" بالفحم والغاز والنفط والوقود، تساهم الشركات في البنية التحتية المدنية التي تستخدمها "إسرائيل" لترسيخ الضمّ الدائم، وتحويلها إلى سلاح لتدمير الحياة الفلسطينية. كما تخدم هذه البنية التحتية نفسها جيش [الاحتلال] "الإسرائيلي" أثناء تدمير غزة، بما في ذلك الشبكة التي توفرّ الموارد التي تقدّمها هذه الشركات، ولا شكّ أن الطابع المدني الظاهري لهذه البنية التحتية لا يعفي الشركة من المسؤولية. إن تصريحات الحكومة الجنوب أفريقية الداعمة لفلسطين، وقضيتها أمام محكمة العدل الدولية ودبلوماسيتها متعدّدة الأطراف، تتناقض بشكل مطلق مع استمرار علاقاتها مع "إسرائيل". وعلى الرغم من ذلك، يواصل نشطاء التضامن حملاتهم من أجل المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) حتى تُنهي جنوب أفريقيا تورّطها في الإبادة، والاحتلال غير القانوني، ونظام الفصل العنصري

الإحالات

[1] مقتطف من "إعلان جوهانسبرغ بشأن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي والفصل العنصري والإبادة: نحو حركة عالمية مناهضة للفصل العنصري من أجل فلسطين"، الذي تبناه المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصري من أجل فلسطين، المنعقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في 12 أيار/ مايو 2024، شوهد في 15 آذار 2026.

<https://links.org.au/toward-global-anti-apartheid-movement-palestine-johannesburg-declaration-israels-settler>.

[2] Richard P. Stevens, "Smuts and Weizmann," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 3, No. 1 (1973): 35-59, in Richard P. Stevens and Abdelwahab M. Elmessiri, *Israel and South Africa: The Progression of a Relationship* (New York: New World Press, 1976), 22-44.

[3] Jane Hunter, "Israel and the Bantustans," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 15, No. 3 (1986): 53-89.

[4] Tom Pessah, "Under Zionism: Jewish Lives Have Always Mattered More," *+972 Magazine*, 8 July 2020, accessed 15 March 2026.

<https://www.972mag.com/zionism-jewish-lives-herzl/>.

[5] Ibid.

[6] Ibid.

[7] Stevens, op.cit., 22-44

[8] Amílcar Cabral, "Our Solidarities," *Marxists Internet Archive*, 1965, accessed 15 March 2026.

www.marxists.org/subject/africa/cabral/1965/cabral-solidarities.pdf.

[9] Samora Machel, "Solidarity is Mutual Aid between Forces Fighting for the Same Objectives," *Marxists Internet Archive*, 1973, accessed 15 March 2026.

<https://www.marxists.org/subject/africa/machel/1973/solidarity.htm>.

[10] "African Charter on Human and Peoples' Rights," *African Commission on Human and Peoples' Rights*, 27 June 1981, accessed 15 March 2026.

<https://achpr.au.int/en/charter/african-charter-human-and-peoples-rights>.

[11] Karma Nabulsi, "A Struggle with History," *The Guardian*, 28 January 2017, accessed 15 March 2026.

<https://www.theguardian.com/books/2017/jan/28/a-struggle-with-history>.

[12] James Adams, *The Unnatural Alliance* (London: Quartet, 1984), 4-5.

[13] Ibid., 32.

[14] C.L. Sulzberger, "Strange Nonalliance," *New York Times*, 28 April 1971, accessed 15 March 2026.

<https://www.nytimes.com/1971/04/30/archives/strange-nonalliance.html>.

[15] Adams, op.cit., 34.

- [16] Stevens and Elmessiri, op.cit.
- [17] Adams, op.cit., 180-81; Major Gerald J. Keller, "Israeli-South African Trade: An Analysis of Recent Developments," *Naval War College Review*, Vol. 33, No. 3 (1980): 45-57.
- [18] Ronald Walters, "The September 22, 1979 Mystery Flash: Did South Africa Detonate a Nuclear Bomb?" (Washington Office on Africa, 1985), *Africanactivist*, accessed 15 March 2026.
<https://africanactivist.msu.edu/recordFiles/210-849-20732/RKWOAFlashopt.pdf>.
- وإن التطوير الكامل للدعاء أن "إسرائيل"، وليس جنوب أفريقيا، كانت تمتلك السلاح الذي تمّ اختباره موجود في كتاب جين هنتر: Jane Hunter, *Undercutting Sanctions: Israel, the US and South Africa* (Washington: Washington Middle East Associates, 1987).
- [19] Sasha Polakow-Suransky, *The Unspoken Alliance: Israel's Secret Relationship with Apartheid South Africa* (Auckland Park: Jacana Media, 2010).
- [20] Drew Middleton, "South Africa Needs More Arms, Israeli Says," *New York Times*, 14 December 1981, accessed 15 March 2026.
<https://www.nytimes.com/1981/12/14/world/south-africa-needs-more-arms-israeli-says.html>.
- [21] Cheryl A. Rubenberg, "Israel and Guatemala," *MERIP Reports*, Vol. 16, No. 3 (May/June 1986): 16-47.
- [22] Dara Lind, "Why There Wasn't Accountability for the Police in Ferguson," *Vox*, 14 August 2014, accessed 15 March 2026.
<https://www.vox.com/2014/8/14/6002291/ferguson-police-st-louis-county-in-charge-jay-nixon-tear-gas-officer-fired>.
- [23] Andrew Clarno, *The Empire's New Walls: Sovereignty, Neo-liberalism, and the Production of Space in Post-apartheid South Africa and Post-Oslo Palestine/Israel*, PhD thesis (Ann Arbor: University of Michigan, 2009), 66-67
- [24] Francesca Albanese, "Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied Since 1967," 1 November 2024, accessed 15 March 2026.
<https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/report-special-rapporteur-situation-human-rights-palestinian-territories-occupied-1967-francesca-albanese-genocide-colonial-erasure-a79384-enarruzh>.
- [25] "A Regime of Jewish Supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea: This Is Apartheid," *B'tselem*, 12 January 2021, accessed 15 March 2026.
https://www.btselem.org/publications/fulltext/202101_this_is_apartheid.
- [26] هيومن رايتس ووتش، "تجاوز الحدود: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد"، 27 نيسان 2021، شوهد في 15 آذار 2026.
<https://www.hrw.org/ar/report/2021/04/28/378469>.
- [27] منظمة العفو الدولية، "نظام الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضد الإنسانية"، 1 شباط 2022، شوهد في 15 آذار 2026.
<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/02/israels-apartheid-against-palestinians-a-cruel-system-of-domination-and-a-crime-against-humanity/>.

[28] Albanese, op.cit.

[29] مؤسسة الحق: القانون من أجل الإنسان، "الأبارتهيد الإسرائيلي: أداة للاستعمار الاستيطاني الصهيوني"، 29 تشرين الثاني 2022، شوهد في 15 آذار 2026.

<https://www.alhaq.org/advocacy/20931.html>.

[30] المصدر نفسه.

[31] Haidar Eid, Andy Clarno, "Rethinking Our Definition of Apartheid: Not Just a Political Regime," *Al-Shabaka: The Palestinian Policy Network*, 27 August 2017, accessed 15 March 2026.

<https://al-shabaka.org/briefs/rethinking-our-definition-of-apartheid-not-just-a-political-regime/>.

[32] Racial Capitalism and Palestine, *Journal of Holy Land and Palestine*, Vol. 23, No 2 (2024), accessed 15 March 2026.

<https://www.eupublishing.com/toc/hjps/23/2>.

[33] Adam Hanieh, "Palestine in the Middle East: Opposing Neoliberalism and US Power," *bilaterals.org*, 16 July 2008, accessed 15 March 2026.

<https://www.bilaterals.org/?palestine-in-the-middle-east>.

[34] Ibid.

[35] Pankaj Mishra, *The World After Gaza: A History* (London: Penguin Press, 2025).

[36] Renate Zahar, *Franz Fanon: Colonialism and Alienation* (New York: Monthly Review Press, 1974), 20.

[37] "South Africa/Israel," *The Observatory of Economic Complexity*, August 2025, accessed 15 March 2026.

<https://oec.world/en/profile/bilateral-country/isi/partner/zaf>.

[38] Francesca Albanese, "From Economy of Occupation to Economy of Genocide," *United Nations*, 16 June–11 July 2025, accessed 15 March 2026.

<https://www.un.org/unispal/document/a-hrc-59-23-from-economy-of-occupation-to-economy-of-genocide-report-special-rapporteur-francesca-albanese-palestine-2025/>.